صاحب الفخامة السيد/ ناصر عبد العزيز الناصر

رئيس الدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة

صاحب الفخامة السيد/ بان كي مون – الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة

أصحاب الفخامة السادة رؤساء الدول والحكومات

أصحاب المعالي السادة الوزراء ورؤساء الوفود

أصحاب المعالي السادة السفراء

السيدات والسادة

نود أن نعبر عن تهانينا الحارة النابعة من أعماق قلوبنا للدبلوماسي القطري فخامة السفير ناصر عبد العزيز عبد الناصر على انتخابه رئيسًا لهذه الدورة، وكذا لاهتمامه بأن نتناول المناقشات موضوعات شائكة مثل تلك المتعلقة بالتوسط من أجل التوصل إلى حل للأزمات القائمة، وإصلاح هيكل الأمم المتحدة، واتخاذ التدابير اللازمة لإتقاء الكوارث الطبيعية، ومواجهة الآثار المترتبة عليها، وكذا التنمية المستدامة من أجل ازدهار العالم أجمع.

تعرضت مدينة نيويورك، هذه المدينة التي تتسم بالحيوية والنشاط، لحدث جلل منذ عشر سنوات لم يكن ليتصوره أحد، ألا وهو الهجوم الإرهابي على البرجين التوأمين.

ونجم عن هذا الهجوم موت آلاف من البشر الأبرياء بشكل رهيب، خلفوا وراءهم أسرهم وأصدقاءهم الذين عاشوا بعدهم وهم يعانون الغَمّ والحزن.

انتشرت أصداء هذا الموقف الإرهابي في كل أرجاء العالم، وتركت ندبًا، وحزنًا وألمًا عميقًا لازال قائمًا حتى الآن. ولم يعد العالم كما كان قبل ذلك.
ولضمان الأمن والأمان تمت التضحية ببعض الحريات الفردية التي كانت تعتبر مقدسة لا تُمَس، وانسحب ذلك على الجميع حتى في الدول ذات الديمقراطيات القوية التي تهيمن عليها دولة القانون.

وسرعان ما بدأت الحرب في أفغانستان، بينما لم يكن قد تم بعد إنقشاع دخان الحدث وترابه، كما لم يتم رفع أنقاض البرجين التوءمين. وإذا ما كانت هذه الحرب لها مبرراتها، من حيث استخدام مبدأ الدفاع المشروع عن النفس، فإنها خلفت عددًا من الضحايا يزيد عددهم عن عدد ضحايا الهجمات الإرهابية.

ثم نجد بعد ذلك احتلال العراق، وهو موقف أثار جدلاً واسعًا لدى الرأي العام العالمي، وأسهم في الوقت ذاته في وقوع مزيد من الضحايا، وموجات أخرى من المعاناة الإنسانية، ومزيد من تدمير الثروات.

إن الدروس والعبر المستفادة، خلال السنوات العشر الأخيرة، هي التي تحدو بنا إلى القيام بجهد مشترك للقضاء على الإرهاب بصفته مسلكًا لا إنسانيًا، وكذا القضاء على جذوره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأيديولوجية والدينية التي تكمن وراءه، والعمل على الوصول إلى عالم أكثر انفتاحًا وتسامحًا واحترامًا، وأكثر قدرة على الحوار والاعتراف بالكرامة الإنسانية.

سيدي الرئيس، السادة رؤساء الوفود

هناك حدث آخر هزّ العالم خلال العقد الأخير، ألا وهو الأزمة المالية العالمية، الناجمة عن عدم تطبيق قواعد على النظام المالي العالمي، وعن الصلف والجشع والرغبة الجامحة في تكديس الثروات.

لقد مرت هذه الأزمة بعدة مراحل، لكن الأمر الذي يثير القلق ،في هذه الآونة، هو ذلك الانقسام الناجم عنها في الدوائر السياسية والاقتصادية، صاحبة التأثيرالأقوي في العالم، وخاصة فيما يتعلق بكيفية تطبيق إستراتيجية تساعدنا على تجاوزها.
وهنا نجد أنه بينما يرى البعض أن ما يجب اتخاذه في هذه اللحظات هو إتباع سياسات لتحفيز الإنفاق العام بغية النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل، يرى البعض الآخر أن الخطوة التي تكتسب الأولوية، تتمثل في تقليص العجز الضريبي وسداد الديون السيادية.

وهنا نتساءل: كيف يمكن الآن لأسواق رأس المال الدولية أن تطالب الحكومات بالوفاء بالتزاماتها بسداد ديونها التي نجمت في الأساس عن محاولة إنقاذ المؤسسات المالية من الغرق؟

هذا أمر لا يتسم بالإتساق، لكن الوضع هو على ما نراه عليه.

كما أن الضغوط التي تُمارسها اليوم الأسواق على الدول من أجل القيام بسداد الديون السيادية، ترجع في الأساس إلى الجهد الذي جرى مسبقًا وقامت به الدول لإنقاذ البنوك التي أصبحت في مأزق، أو أنها أصبحت على حافة هاوية الإفلاس.

وللحيلولة دون التوقف عن السداد أو الإعسار default وتعرض اقتصاديات هذه الدول لمزيد من التدهور، كان على الحكومات أن ترضخ لضغوط الأسواق وقامت بتطبيق سياسات تقشّف صارمة.

أثـرت هـذه الـسياسات سـلبًا، وبـشكل واضـح، علـى حيـاة المـواطنين، وترتـب عليهـا تـذمر اجتمـاعي، يتجلـى مـن خـلال حركـات الاحتجـاج التـي تقت فـي عـضد الـشرعية، وفـي قاعـدة مـساندة الحكومات.

وهنا يلاحظ أن بعض البلدان، ذات الاقتصاديات المتطورة، شهدت فقدان المساندة الشعبية لحكوماتها – رغم أن الأمر قد يكون متناقضًا من الناحية الظاهرية – وبالتالي يذكرنا بما كانت عليه الانقلابات على أنظمة الحكم، لكنه أسفر، في السياق الذي تتحدث عنه، عن ظاهرة سياسية جديدة نبحث لها عن مسمى، وهي ما يمكن أن نطلق عليه "انقلابات السوق".

والشيء الغريب في هذا الموقف هو أنه إذا ما كانت هناك متطلبات لموارد لإنقاذ النظام المالي الدولي، واستقرار الاقتصاد العالمي، والعودة إلى النمو الاقتصادي ،والازدهار،فمن المعروف كيفية التوصل الي ذلك.

فمن المعروف، على سبيل المثال، أنه العالم يشهد كل يوم تداول ما يقرب من أربعة تريليونات من الدولارات في شكل صفقات مالية في أسواق رأس المال ولم يتم انتهاج سياسة تساعد على زيادة الموارد الضريبية.

وهنا نتساءل: متى يمكن للحكومات أن تقوم بالتحصيل إذا ما تم الاتفاق على تحصيل نسبة 5% من الأربعة تريليونات دولار التي يتم تداولها في العالم؟

هذه النسبة تتمثل في عشرين بليون دولار كل يوم، ولو ضربنا ذلك في خمسة أيام من الأسبوع لأصبح لدينا مبلغًا ضخمًا هو مائة بليون دولار.

وإذا ما قمنا بضرب هذا الرقم في أربعة أسابيع من الشهر سيبلغ صافي التحصيلات الشهرية أربعمائة بليون دولار.

لكن هذا الرقم، (400 بليون دولار)، الشهري إذا ما ضربناه في الاثنى عشر شهر للسنة لأصبح لدينا أربعة تريليون وثمانمائة بليون دولار.

سيدي الرئيس، بهذا المبلغ (أربعة تريليونات وثمانمائة بليون دولار)، يمكن التوصل إلى حل لمشكلة الديون السيادية لبعض البلدان، وفي الوقت ذاته تتوفر لدينا موارد مالية جاهزة للاستثمار، يمكن أن تساعد على تجاوز الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

غير أنه إذا ما تم النظر إلى هذا الطرح على أنه غير ملائم ،في إطار حصول الدول على موارد لها، فماذا نحن قائلون عندئذ عن أكثر من عشر تريليونات دولار توجد مودعة في جهات لا تحصل عليها أية ضرائب؟. أقول هذا طبقًا لبعض التقارير الصادرة عن المؤسسات الاستشارية العالمية.

ومن المعروف أنه لا يدخل سنت واحد إلى المتحصلات الضريبية للحكومات من هذه الودائع التي تزيد كل عام بمعدل ستمائة بليون دولار.

وعندما لا تتخذ إجراءات من هذا النوع، أي فرض ضرائب على التداولات المالية الدولية أو على الودائع في مناطق لا يتم سداد ضرائب فيها، فإن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية سوف تستمر، وسوف يزداد سخط المواطنين عندما يزداد مستوي حياتهم تدهورًا، وسوف تزداد الاحتجاجات الشعبية، وسوف يتهدد استقرار الحكومات، وسوف تعم الفوضى في المجتمعات، وينتشر القلق في مختلف أرجاء العالم.

وعلى أية حال، فُرض علينا قبول موقف يزداد خطورة كل يوم وهو الظلم الاجتماعي الذي يرجع إلى السلطة التي تمارسها دائرة من الصفوة الاقتصادية العالمية بشكل لا يجادلها فيه أحد ولا يكبح جماحها.

سيدي الرئيس، أصحاب السعادة الحضور، رغم أن المشاكل العالمية التي تواجهنا كثيرة أود أن أتحدث عن واحدة منها فقط.

إنها مشكلة المضاربات المالية حول أسعار السلع الغذائية والبترول، وهي مشكلة قامت جمهورية الدومنيكان بتقديم مقترح بشأنها لدى الجمعية العامة.

فمنذ عام 2005 وما تلاه لوحظت زيادة مستمرة في أسعار الغذاء وكذلك في أسعار البترول ومشتقاته.

وخلال الفترة من عام 2006 حتى عام 2008 زاد سعر فول الصويا بنسبة 107% وزاد سعر الأذرة بنسبة 125% والأرز بنسبة 127% والقمح بنسبة 136%.

وطبقًا لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، فإن الذي ترتب على هذه الزيادة هو أن هناك 150 مليون نسمة أخرى، قد انضمت إلى صفوف الملايين من البشر الذين يعانون الجوع.

وعلى هذا نجد أنه لأول مرة في تاريخ البشرية يتجاوز عدد الأفراد، الذين لا يجدون قوتهم الضروري، ألف مليون نسمة، أي أن الجوعى يمثلون سدس سكان العالم.

ومع الركود الاقتصادي الذي وقع في النصف الثاني من عام 2008، أخذت أسعار السلع الغذائية تنخفض، واعتقد البعض أن المسار يتجه إلى الوصول إلى أسعار معقولة وإلى موقف مستقر بشكل عام.

إلا أن النمو الطفيف الذي شهده الاقتصاد العالمي خلال عام 2010، صحبته زيادة في أسعار السلع، وأخذنا نشهد، خلال هذا العام ، تبعات التضخم في مناطق مختلفة في العالم.

كما حدث الموقف نفسه بالنسبة لأسعار البترول، فبعد أن هبط سعر البرميل إلى اثني عشر دولارًا عام 1998، شهدنا أنه بعد مرور عشر سنوات، أي عام ،2008 وبالتحديد في شهر يوليو، أي قبل انهيار lehman Brothers، قد ارتفع السعر إلى 147 دولارًا للبرميل.

والشيء المثير هو أنه مع نهاية عام 2008 هبط سعر الخام بشكل مفاجئ حتى وصل في الأسواق العالمية إلى 37 دولار للبرميل.

أين لنا بمن يفسر هذه المعضلة، التي تتمثل في هبوط أسعار البترول من 147 دولارا للبرميل الي 37 دولارا في غضون أربعة أشهر؟.

هناك رأي يقول بأن السبب في زيادة أسعار البترول، والزيادة الحادة في أسعار السلع الغذائية، هو زيادة تعداد سكان العالم، وزيادة الطلب الذي عليه من قبل الدول الصاعدة ،خاصة الصين والهند، والتغيرات المناخية ،والتوترات الجيوسياسية في بعض الأقاليم المتأزمة في العالم.

ومما لا شك فيه، أن بعض هذه العناصر أحدثت تأثيرها، في ظروف محددة، في تحديد الأسعار، لكن ما جرى التقليل منه هو الوزن الفعلي المتعلق بعنصر جديد ظهر في الأسواق العالمية ألا وهو المضاربات المالية بالنسبة للعقود الآجلة الخاصة بالمنتجات الأساسية.

واستنادًا إلى آراء محللين دوليين لهم شهرتهم، فإن نسبة تتراوح بين 30،و 40% من الزيادة في أسعار السلع الأساسية ترجع إلى الأثر الناجم عن المضاربات المالية في العقود الآجلة.

ونظرًا لهذا الموقف الذي تعيشه كل يوم شعوبنا التي تستورد الغذاء والبترول، فإن جمهورية الدومنيكان ترى ضرورة التوصل إلى إجراءات تنظيمية دولية تضمن شفافية الأسواق واستقرار الأسعار.

لهذا من الضروري وضع حد لحجم التداولات التي يمكن أن يقوم بها المشاركون، بالنسبة للتعاقدات الآجلة، ومن بين هؤلاء شركات التأمين وبنوك الاستثمارات وصناديق المعاشات وصناديق الملكية وهي هيئات لا علاقة مباشرة لها بالمنتج.

وفي الوقت ذاته ينبغي زيادة ودائع الضمان بالنسبة للتوريد عند توقيع العقود الآجلة، وهذا يعتبر بمثابة الحد من عمليات المضاربات التي لا تسهم إلا في تذبذب الأسعار وخلق جو من القلق وعدم الوضوح وعدم وجود أفق واضح في الأسواق.

إننا نعتقد يا سيدي الرئيس أنه بتبني هذا القرار سوف نكون قد خطونا خطوة مهمة في طريق التوصل إلى حل لمشكلة خطيرة تهدد قطاعًا مهمًا من البشر بالجوع والفاقة.
وإيجازًا للقول، فإن ما يحاوله المقترح الذي نتقدم به هو أمر غاية في البساطة، وهو أمر عادل وعلى درجة كبيرة من الأهمية، أي أن تعلن الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الغذاء لا يمكن أن يكون مسألة مالية، وهذا لصالح البشرية.

فالغذاء هو لما يجب أن يكون عليه وهو ضمان بقاء النوع البشري على ظهر هذه البسيطة.

شكرًا جزيلاً..

ترجمة أ.د/ علي إبراهيم منوفي
أستاذ الأدب الأسباني المعاصر
كلية اللغات والترجمة – جامعة الأزهر
القاهرة-(مصرمترجم فوري)